



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: www.jtuh.org/**Hiba Salim Khmas**

Graduate student

Saleh Hassan Abdullah

Tikrit University / College of Arts

* Corresponding author: E-mail :

HS3@st.tu.edu.iq

٠٧٨٠٥٢٥٥٩٢١

Keywords:

Roots,
constitution,
Japan,
militarism,
political transformations

ARTICLE INFO**Article history:**

Received 3 Feb 2026
Received in revised form 25 Mar 2026
Accepted 27 Mar 2026
Final Proofreading 31 Aug 2026
Available online 31 Aug 2026

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



Legal and Constitutional Roots in Japan and the Rise of Militarism (604 – 1868).

A B S T R A C T

The legal and constitutional foundations of Japan are fundamental to understanding its political and military trajectory throughout history. At the beginning of the 20th. century, Japan underwent significant transformations in its political system, transitioning from traditional feudalism to a modern constitutional order. The formulation of the Japanese legal and constitutional system was influenced by several Western models, particularly the German system of the time. The 1889 Imperial Constitution played a prominent role in consolidating the emperor's powers while preserving certain elements of local traditions. Militarily, Japan emerged as a major power before World War II, based on a comprehensive militarization policy that extended to various aspects of political and economic life. These policies bolstered the nobility and the imperial system, which was a primary driver of the empire's expansion into Southeast Asia and the Pacific. However, defeat in World War II marked a turning point, prompting Japan to restructure its political and military framework. Following the war, under allied supervision, Japan adopted a new constitution in 1947 that prohibited the establishment of offensive military forces. Nevertheless, as time passed and regional tensions in Asia increased, particularly during the Cold War era, Japan gradually began to reconsider its defense policies.

DOI: <http://doi.org/10.25130/jtuh.33.8.2.2026.11>

الجزور القانونية والدستورية في اليابان وصعود العسكرة

(١٨٦٨ – ٦٠٤)

هبة سليم خماس/طالبة دراسات عليا

صالح حسن عبد الله/ جامعة تكريت/ كلية الآداب

الخلاصة:

تشكل الجزور القانونية والدستورية في اليابان إحدى الركائز الأساسية لفهم مسارها السياسي والعسكري عبر التاريخ مع بداية القرن العشرين، شهدت اليابان تحولات جوهرية في نظامها السياسي، إذ انتقلت من

الفترة الإقطاعية التقليدية نحو تأسيس نظام دستوري حديث، وقد تأثرت صياغة النظام القانوني والدستوري الياباني بالعديد من النماذج الغربية، لاسيما النظام الألماني في ذلك الوقت، حيث أدى دستور ١٨٨٩ الإمبراطوري دوراً بارزاً في تعزيز سلطات الإمبراطور مع الحفاظ على بعض عناصر التقاليد المحلية، على الصعيد العسكري، برزت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية كإحدى القوى العسكرية الكبرى، مستندة إلى سياسة عسكرية شاملة امتدت لتشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، دعمت هذه السياسات الطبقة النبيلة والنظام الإمبراطوري، وهو ما شكل أحد الأسباب الرئيسية لتوسع الإمبراطورية في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومع ذلك شكلت الهزيمة في الحرب العالمية الثانية منعطفاً حاسماً، إذ دفعت اليابان نحو إعادة صياغة بنيتها السياسية والعسكرية. بعد انتهاء الحرب وتحت إشراف الحلفاء، تبنت اليابان دستوراً جديداً عام ١٩٤٧ نصّ على حظر إنشاء قوات عسكرية هجومية. ورغم ذلك، ومع مرور الزمن وتزايد التوترات الإقليمية في آسيا، لا سيما خلال حقبة الحرب الباردة، بدأت اليابان بإعادة النظر في سياساتها الدفاعية بشكل تدريجي.

الكلمات المفتاحية: (الجزء، الدستور، اليابان، العسكرية، التحولات السياسية)

المقدمة:

فهم الجذور القانونية والدستورية في اليابان يُعدّ مفتاحاً لفهم التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد خلال القرن العشرين وما بعده. تبرز الوثائق القانونية والدستورية التي أنشئت في اليابان كمرآة للتغيرات التي طرأت على الدولة، بدءاً من كونها إمبراطورية تقليدية إلى دولة حديثة بملامح دستورية معاصرة. كانت نقطة الانطلاق لهذه التحولات متأثرة إلى حد كبير بالقوى الخارجية، خاصة خلال حقبة الشوغونية، عندما تجابهت اليابان مع القوى الغربية، الأمر الذي أفضى إلى تبني نظام دستوري جديد في أواخر القرن التاسع عشر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أفضت الهزيمة اليابانية إلى إجراء إصلاحات دستورية جذرية تحت إشراف دول الحلفاء، والتي نتج عنها تبني "دستور اليابان السلمي" في عام ١٩٤٧. هذا الدستور حظر تشكيل جيش هجومي، ما شكّل تحولاً بارزاً في المسار التاريخي للبلاد، خاصةً مع تركيزه على حماية حقوق الأفراد وتعزيز الديمقراطية. ومع ذلك، طرح هذا الدستور تحديات جديدة فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الدفاع الوطني والالتزامات السلمية.

ورغم الطبيعة السلمية للدستور الذي أقر بعد الحرب، فإن التطورات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة أثارت الحاجة مجدداً لتعزيز القدرات العسكرية اليابانية. حيث أصبح مفهوم "الإحياء العسكري" أكثر بروزاً على خلفية النزاعات الإقليمية والتهديدات المتصاعدة، مما أثار تساؤلات حول مدى محافظة اليابان على التزاماتها الدستورية وتأثير تلك العسكرية على سياساتها الداخلية والخارجية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي أدته الجذور القانونية والدستورية في صياغة توجه اليابان نحو العسكرية، واستعراض الكيفية التي تطورت بها السياسات العسكرية اليابانية تدريجيًا في ظل التحولات الدستورية والمستجدات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وخاتمة فضلاً عن خمسة محاور رئيسية، تناول المحور الأول المحاولات القانونية والدستورية المبكرة في اليابان خلال الفترة الممتدة من ٦٠٤ إلى ١٨٦٨. تحدث المحور الثاني عن إصلاحات تايكا، بينما ركز المحور الثالث على قانون تايهو وأبرز دوره البارز في تاريخ اليابان. أما المحور الرابع فاستعرض قانون يورو، وخصص المحور الخامس لموضوع هام في تاريخ اليابان الحديث، وهو تراجع الحياة الدستورية وصعود النزعة العسكرية. وفي الخاتمة، تم عرض أبرز النتائج التي توصل إليها البحث. اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المتنوعة، بما في ذلك المصادر العربية والمترجمة والأجنبية واليابانية، وكان من أبرزها (Dorothy and Thomas Hoobler, Japanese Publisher, Texas, Portraits: Images a Cross the Ages, Raintree Steak – Vaughn, 1994, أفراح محمد علي، "إشكالية دستور شوتوكو عند المؤرخ تسودا سوكيشي"، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، المجلد (١٤)، العدد (٣٥)، ٢٠٢٤، ، 孙秀玲，《一口气读完日本史》，北京，中央编译出版社，2010年، إضافة إلى مصادر أخرى أدرجت فقط في الهوامش.

أولاً: المحاولات القانونية والدستورية الأولى لليابان (٦٠٤ - ١٨٦٨):

بتولي الإمبراطورة (سويكو) Suiko (٥٥٤ - ٦٢٨م)، الإمبراطورة الثالثة والثلاثون في التعداد التقليدي للأباطرة اليابانيين، وهي ابنة الإمبراطور كيمي من عائلة سوغا القوية وزوجة الإمبراطور بيداتسو، تولت العرش بعد مقتل الإمبراطور سوشون بدعم من أقاربها، وحكمت بمساعدة ابن أخيها الأمير شوتوكو، تميز عهدها بإصلاحات سياسية وثقافية مهمة مثل نظام رتب القبة الاثنتي عشرة، ودستور السبعة عشر مادة، وبداية العلاقات الدبلوماسية مع الصين وازدهار البوذية في اليابان. Kodansha, 1983, P.264)، الحكم عام (٥٩٢ - ٦٢٨م) انتقلت اليابان إلى عهد جديد مع استمرار تأخرها حضارياً مقارنة بجارتها الصين وكوريا، وبدا ذلك واضحاً لليابانيين عند تعرفهم عن طريق من لجأ إليهم من هاتين الدولتين على ما وصل إليه بلديهما في تحقيق الإنجازات على جميع المستويات (Dorothy and Hoobler, 1994, P.7 – 9).

عُدَّ عهد الإمبراطورة سويكو من المراحل المهمة في التاريخ الياباني، فقد شهد نهاية القرن السادس صراعات داخلية وخارجية نتيجة لفقدان الأراضي اليابانية في شبه الجزيرة الكورية، كما ساهم النزاع الداخلي في كوريا إلى لجوء عدد من الكوريين إلى اليابان، ومن خلالهم دخلت الديانة البوذية (هي فلسفة وحكمة أخلاقية عملية نشأت في الهند في القرن السادس قبل الميلاد على يد الأمير سيدهارتا غوتاما

(بوذا)، لا تؤمن البوذية بإله خالق، بل تركز على "الدارما" كقانون كوني وأبدي للبشرية، وترى أن الحياة الإنسانية متغيرة ومعاناة مستمرة تتبع من الرغبة والتعلق الأعمى، ولذلك تهدف إلى بلوغ "النيرفانا" (التحرر الأسمى وإخماد الشهوات) عبر اتباع "الطريق الأوسط" الذي يوازن بين المتعة والنقش من خلال التأمل، الانضباط الروحي، والرحمة تجاه جميع الكائنات. Kodansha, 1983, Vol.1, (PP.176-181)، مما أسهم في حدوث جدل مثير بين اليابانيين عادين ذلك ديناً غريباً وضاراً، وأن وجود الصين الموحدة تحت حكم (أسرة سوي) Sui، وكوريا تحت حكم (أسرة شىلا) Sill، دفع اليابانيون إلى محاولة محاكاة الإنجازات المتفوقة للسلالات الصينية والكورية من خلال تبني العديد من سمات حضارة تلك الدولتين (Bary, et al., 2001, Vol.1, P.40).

أختيرت الإمبراطورة سويكو خلفاً لأخيها الإمبراطور (يومي) Emperor Yomi، وبعد جلوسها على عرش السلطة في عام ٥٩٢م عينت ابن أخيها الأمير (شوتوكو) Shotoku (الأمير شوتوكو تايشي: ٥٧٤ - ٦٢٢م)، هو رجل دولة بارز من عصر أسوكا والابن الثاني للإمبراطور يومي، عُين وصياً على العرش في سن التاسعة عشر خلال حكم عمته الإمبراطورة سويكو (٥٩٢ - ٦٢٨م)، وتولى فعلياً إدارة شؤون الدولة (٥٩٣ - ٦٢٢م)، مارس الأمير القيادة السياسية واضعاً أسس مركزية الحكم وتعزيز سلطة المؤسسة الإمبراطورية، ومن أبرز إنجازاته نظام الرتب الاثنتي عشرة (كاني جونيكاي) ودستور المواد السبعة عشر، اللذان نظّما الإدارة وأكّدا الطاعة للإمبراطور، ونظراً لتفانيه في البوذية سعى إلى توسيع نفوذها الديني والحضاري، دعم بناء معابد كبرى مثل هوريوجي وشيتينوجي، وأسهم في ترسيخ البوذية دينياً وحضارياً مع إخضاعها للنفوذ الإمبراطوري، كما نشط في العلاقات الخارجية بإرسال بعثات دبلوماسية إلى الصين، وساهم في تدوين التاريخ بوصفه جزءاً من بناء الأمة المتمحورة حول الإمبراطور، ويُعد شوتوكو شخصية محورية في انتقال اليابان نحو دولة مركزية ذات مؤسسات وإيديولوجيا إمبراطورية واضحة. (Kodansha, 1983, P.171 - 172 ; Lee, 2007, P.31 ; Como, 2008, P.4)، الذي كان عمره تسعة عشر عاماً (هناك اختلاف في المصادر بفارق سنة واحدة في مسألة عمر الأمير شوتوكو عندما عُين وصياً على العرش، منهم من يذكر عمره (١٩)، ومنهم يذكر (٢٠) عاماً، ومنهم ذكر (٢١) عاماً. Dorothy and Hoobler, 1994, P.8 - 9 ; Kodansha, 1983, Vol.7, P.51 ; Sansom, 1990, P.171) وصياً للعرش، وخولته صلاحيات مطلقة، وأرادت بقرارها هذا التفرغ للحياة الدينية كونها بوذية متعصبة، وقد سيطر الأمير شوتوكو على الحكومة وفقاً للصلاحيات الممنوحة له من قبل عمته (علي، ٢٠٢٤، ص ١٣٨٢ - ١٣٨٣).

ساهمت البوذية ودراسته الكونفوشيوسية (نسبة إلى الفيلسوف الصيني كونفوشيوس (٥٥١ - ٤٧٩ ق.م)، بدأ تأثيرها في اليابان منذ القرن السادس عشر، وتتلخص في تأكيد النظام العقلاني للطبيعة، وتقوم على قواعد أخلاقية صارمة، لها نصوصها الخاصة دون مفهوم للألوهية، ومن دون مناصب كهنوتية، ومع قليل جداً من الطقوس الدينية. Encyclopedia Britannica, 1966, P.305 - 311) في بلورة

شخصيته، لذا آمن بأهمية طاعة الرؤساء وتبجيل الأبناء لأبائهم وطاعتهم، وعلى الشعب معاملة الإمبراطور كأب للأمة، وكان شوتوكو معجباً بالإنجازات العديدة للصينيين ومتمحساً لهذه الاكتشافات ومتطلعاً لأن تحذو اليابان حذو الصين، وهذا يفسر حرصه ودوره في الإسراع بإرسال البعثات والطلبة اليها للتعرف عن قرب على الثقافة الصينية والإفادة منها ونقلها إلى المجتمع الياباني (Dorothy and Hoobler, 1994, P.9 ; Tiedemann, 1974, P.24).

بعد أن تمكن الأمير شوتوكو من ترسيخ مكانة البلاط الإمبراطوري والاستفادة من الفكر البوذي والكونفوشيوسي أعلن كأول ياباني عن مبادئه التي سعت إلى دعم وإقامة دولة مركزية في ظل الحكم الإمبراطوري، هذا التحول عبر عنه بما يعرف بدستور الأمير شوتوكو الذي وضع في اليوم الثالث من الشهر الرابع عام ٦٠٤م، وهو عبارة عن وثيقة تضمنت سبعة عشر مادة في محاولة متقدمة شهدها التاريخ الياباني نحو حياة منظمة وفق نصوص اقترنت كثيراً من مفهوم الدستور أو القانون (Mason and Caiger, 1997, P.41)، إذ نصت المادة الأولى منه على الانسجام والاتفاق وتجنب الخلافات لاسيما بين من يتولى القيادة وإدارة أمور الدولة، والتحلي بالحوار والتفاهم في معالجة جميع القضايا الخلافية، وبذلك يحكمه تحقيق جميع الأهداف المراد تحقيقها (Bary, et al., 2001, Vol. 1, P.647).

عُد دستور الأمير شوتوكو كوثيقة كونفوشيوسية لا يمثل سوى مجموعة من المبادئ، بمعنى آخر لا يعد دستوراً بالمعنى القانوني بل هو أقرب إلى مدونة أخلاقية - سياسية، أكدت على ضرورة طاعة الوزراء والأمراء للقوانين الإمبراطورية والتصرف بلباقة وعدم الانجرار وراء الرغبات الجشعة، وضرورة التواجد باكراً في الأماكن الحكومية التي تعني بشؤون المجتمع، ووجه الدستور في المقام الأول إلى الطبقة الوزارية في اليابان مؤكداً على توجيه الحكم عن طريق الاقتناع والالتزام الأخلاقي وعدم اللجوء إلى الإكراه من خلال قوانين مفصلة دون أغفال العقوبات (Varley, 2000, P.25 – 26 ; Lu, 2016, P.23). وتطرقت المادة الثانية منه إلى تحديد طبيعة الحياة الدينية، إذ أكدت على تبجيل الكنوز الثلاثة بوذا والقانون والمجتمع الديني (玲, 2010年, 页21)، وكرست المادة الثالثة سلطة الإمبراطور والزام طاعته كونه المسؤول الأول والأعز في إدارة شؤون الدولة، ويتضح ذلك بجزء مما جاء فيها: "عندما تتلقى الأوامر الإمبراطورية فلا تقصر في طاعتها بدقة"، وأن الخروج عن طاعته وعدم الالتزام بأوامره يُفقد الدولة والمجتمع مسارهم الصحيح، وقد يفضي ذلك إلى الانهيار والتدهور والانكسار والهزيمة ونصت أيضاً: "... عندما يتصرف المتفوق بطيع الأدنى، وبالتالي عندما تتلقى الأوامر الإمبراطورية فلا تقصر في تنفيذها بدقة إذا كان هناك إهمال في هذا الأمر فأن الخراب هو النتيجة الطبيعية"، وشبهت هذه المادة من الدستور العلاقة بين الإمبراطور ورعيته بالتابع والمتبوع كتلك العلاقة بين الرب وعبدة: "... عندما يتحدث الرب يستمع التابع" (Bary, et al., 2001, Vol. 1, P.647 ; Lee, 2007, P.32).

وفي مادته الرابعة أكد الدستور على ضرورة الالتزام بالأعراف والطقوس التي تمثل هوية المجتمع، وفي مقدمة ذلك من يتحمل المسؤولية في إدارة الدولة من الوزراء والموظفين ومما جاء فيها: "يجب على الوزراء والموظفين أن يجعلوا من آداب الطقوس مبادئهم الرئيسية الذي يعد الأساس في حكم الشعب"، وقد حذرت هذه المادة من تجاوز الآداب العامة، وإلا ستتحول الأمور إلى فوضى، بل ستختلط المكانة بين الرئيس والرؤساء: "إن المبدأ الرئيسي في حكم الشعب يتمثل في آداب الطقوس، وعلى الرؤساء التصرف بلياقة وبعبءه ستعم الفوضى بين المرؤوسين"، وقد أكدت هذه المادة أن حكم الدولة سينطلق من تلقاء نفسه طالما تمسك الشعب بالأعراف واللياقة في تصرفاته (Bary, et al., 2001, Vol. 1, P.647).

ولعل أهم ما يميز دستور شوتوكو تأكيده على ضرورة التصدي لكل ما يمكن أن يشوه العلاقة بين الحاكم والشعب، لذلك حثت مادته الخامسة الوزراء والقضاة للتعامل مع الناس بنزاهة والتخلي عن الجشع والرشوة، وعدم التفرقة بين الفقير والغني في الفصل بين دعاوى المجتمع، وأن يكون العدل هو الأساس في تنظيم العلاقة والنظر في دعاوى الخصوم، ومما جاء في نصها: "إذا كان الرجل الذي سيفصل في الدعاوى القانونية هدفه تلقي الرشوة فأن ادعاء الرجل الغني سيكون مثل جمر يلقى في الماء بينما ستكون شكوى الفقراء أشبه بماء يلقى على جمر" (Bary, et al., 2001, Vol. 1, P.647).

ونظمت بقية المواد العلاقة بين الجهات التنفيذية والمجتمع من جهة وبين أفراد المجتمع مع بعضهم من جهة أخرى، إذ أكدت على مبدأ العقاب والثواب، وعدم الركون إلى رأي المتملقين وأصحاب المنافع الشخصية، إلى جانب ذلك أكدت المادة السابعة منه على ضرورة الفصل بين الواجبات والمهام كل حسب موقعه ومكانته، وأن تسند الأمور إلى أصحاب الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية، أما مادته التاسعة فقد أكدت على أهمية بناء الثقة وحسن النوايا في التعامل بين أفراد المجتمع وإلا سيكون كل شيء مصيره الفشل (Sansom, 1931, P.72).

وتضمنت المادة العاشرة على أهمية قبول واحترام رأي الآخر، وعدم التفرد لأي سبب كان، ومما جاء فيها: "... مجتمع الرجال لديهم قلوب، وكل قلب لديه ميول خاصة، فما هو صحيح لدى الآخرين خاطئ لدينا، وما هو صحيح لدينا خاطئ لديهم" (Bary, et al., 2001, Vol.1, P.648).

أما المادة الثانية عشر من الدستور فقد أكدت على مركزية السلطة ومنع تشتتها بين أشخاص عديدين تحت أي ظرف، وحرصت المادة الرابعة عشر على تكريس المفاهيم الاجتماعية التي تقوي أواصر المجتمع، لذا طالبت بالابتعاد عن الحسد والضغينة واحترام قدرات الآخرين وعدم التقليل من شأنهم، وتغليب المصالح العامة على المصالح الشخصية، واتباع مبدأ الشورى وعدم الانفراد في اتخاذ القرار وفق ما جاء في المواد الأخرى (Ganley, 1989, P.26).

والتساؤل هنا هل عدّ دستور شوتوكو دستوراً بالمعنى الحقيقي؟

إن عدم صياغة دستور شوتوكو شكلاً ومضموناً وتنفيذاً كقوانين ملزمة ومرجعية إدارية يُحتكم إليها بشكل مطلق لا يمكن أن يعد ذلك مبرراً في عدم التوقف عند هذا الانجاز المهم إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار السياق التاريخي لوقت إصدار هذه المواد، كما أن وصف مواده من قبل بعض الباحثين على أنها مجرد نصوص اجتماعية وأخلاقية سعت إلى تنظيم حياة المجتمع، لم يمنع من وصفه من قبل أغلب الباحثين، كما بينا على أنه يعد أولى خطوات اليابان نحو تشريع دستور لإعادة بناء الدولة اليابانية.

إن توقف الباحثة عند دستور شوتوكو والخوض في بعض تفاصيله كونه يُعد نموذجاً أو مدونة سياسية لها أهميتها في البحث عن جذور المحاولات اليابانية لتنظيم حياتهم وفق أسس قانونية، وعلى الرغم من أن الدستور كان ذا طابع ديني عكس تأثير الديانات السائدة آنذاك كالكونفوشيوسية والبوذية موجهاً بالدرجة الأساس إلى رجالات الحكومة، إلا أنه في ذات الوقت عُد خطوة في إرساء يابان جديدة وموحدة، وأول بيان يعبر عن الحاجة إلى حكومة أخلاقية في التاريخ الياباني تحتكم إلى القانون.

توفي الأمير شوتوكو عام ٦٢٢م (Lu, 2016, P.26)، لتدخل اليابان بعده في مرحلة مضطربة سياسياً، تميزت بالتنافس على السلطة حتى آلت الأمور إلى الإمبراطور (كوتوكو) Kotoko، حكم بين عامي (٦٤٥ - ٦٥٤م)، إيزاناً لظهور ما عرف بإصلاحات تاكا (Fuqua, 2012, P.103).

ثانياً: إصلاحات تاكا:

صنفت إصلاحات (تاكا) Taika، التي أعدت بمساعدة الأمير الإمبراطوري (ناكا نو أوي) Naka No Ōe (ويسمى أيضاً تينجي)، (٦٢٦ - ٦٧٢م)، الحاكم الثامن والثلاثون في التعداد التقليدي، حكم في المدة بين عامي (٦٦١ - ٦٧٢م)، على الرغم من أن تنويجه الرسمي لم يتم حتى عام ٦٦٨م، وكان ابن الإمبراطور جومي، يُعرف باسم الأمير ناكا نو أوي اشترك مع ناكاتومي نو كاماتاري في الإطاحة بعشيرة سوغا عام ٦٤٥م. (Kodansha, 1983, Vol.8, P.5 - 6)، على أنها جملة من الإجراءات الإصلاحية، هدفها تعزيز سلطة الإمبراطور من خلال حكومة مركزية قادرة على إعادة تنظيم نفسها على غرار أسرة تانغ الصينية، فبدأت الإصلاحات عام ٦٤٥م في أعقاب الأحداث السياسية، التي أنهت سيطرة عشيرة سوغا على الحكم، وعدت نقطة تحول في تاريخ اليابان نحو بناء دولة مركزية ذات سلطة موحدة صدرت في عهد الإمبراطور كوتوكو، وبمبادرة الأميرين ناكا نو أوي وناكاتومي كاماتاري Fujiwara no Kamatari (مؤسس عائلة فوجيوارا وأحد الشخصيات الرئيسية في إصلاح تاكا عام ٦٤٥م، التي شكلت نقطة تحول في تاريخ اليابان، وُلد في عائلة ناكاتومي ذات المكانة الدينية عام ٦١٤م، التي تولت تقليدياً مسؤولية الإشراف على طقوس ديانة الشنتو في بلاط ياماتو، وكان لذلك أثر واضح في تكوينه السياسي، برز كاماتاري في الصراع بين العشائر الكبرى، وتحديداً بين عشيرتي سوغا وتحالف عشيرتي ناكاتومي ومونوبي وفي ظل هيمنة عشيرة سوغا واستئثارها بالسلطة وتهميشها للعشائر الأخرى انخرط كاماتاري في مشروع سياسي إصلاحي هدف إلى إعادة تنظيم السلطة وحماية استمرار الحكم الإمبراطوري، شكّل تحالفه مع الأمير ناكا نو أوي (الإمبراطور تينجي) نقطة تحول، إذ شارك في

التخطيط والتنفيذ لانقلاب عام ١٦٤٥م، ومهد لتأسيس نظام حكم جديد يقوم على تعزيز السلطة المركزية، وبعد الانقلاب تقلد كاماتاري منصب وزيراً للداخلية، وأصبح أحد العقول المدبرة للبرنامج الإصلاحي المستوحى من النموذج الإداري لسلالة تانغ الصينية، والذي عُرف باسم إصلاحات تاكا، وقبيل وفاته عام ١٦٦٩م منحه الإمبراطور تينجي لقب العائلة "فوجيوارا"، تكريماً لدوره السياسي، ليُعرف منذ ذلك الحين باسم فوجيوارا نو كاماتاري، ويُعدّ المؤسس الفعلي لعشيرة فوجيوارا. Kodansha, 1983, Vol.2, P.351) عام ١٦٤٦م بعد إكمالها بصيغتها النهائية هدفت إلى إعادة تنظيم النظام الإداري والاقتصادي على غرار النموذج الصيني، وقد عُرفت هذه المرحلة بأسم "تاكا" أي "التغيير العظيم" تعبيراً عن النقلة الفكرية والإدارية التي أحدثتها في بنية الدولة اليابانية، جاءت نتيجة ظروف سياسية آنية، ويمكن القول إنها تجسداً عملياً للمبادئ التي وضعها الأمير شوتوكو من قبل، سعى واضعها إلى تطبيقها عملياً لإقامة دولة إمبراطورية مركزية، كما هدفت إلى تعزيز سلطة الإمبراطور، وتنظيم الشؤون الاقتصادية وفق نظام رسمي جديد، ويمكن إجمال ماهية إصلاحات تاكا بجملة من الإجراءات التي سعت إلى تكريس وتعزيز السلطة الإمبراطورية بالآتي (Lu, 2016, P.26 – 27 ; Mason and Caiger, 1997, P.42) :(- 43

- ١- إعادة تنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي والعشائر والاقنان والعبيد، إذ تم وضع حد للملكيات الكبيرة التي استحوذت عليها العشائر المنتفذة، ووضع أسس جديدة حدثت من تبعية الاقنان والعبيد للطبقات المؤثرة كزعماء العشائر والأسر الإمبراطورية، وتبعاً لذلك سيطرت الدولة على الأراضي وباتت تدار بأسم الإمبراطور، وهي تملك إعادة توزيعها وفق آلية عادلة لموظفيها المدنيين والعسكريين، وبذلك أصبحت الدولة هي السلطة العليا بعد إزالة الامتيازات الطبقية.
- ٢- إنشاء نظام إداري جديد اعتمد على تقسيم البلاد إلى وحدات إدارية بمستويات ثلاث وفق الكثافة السكانية (كبرى - وسطى - صغيرة) تدار من قبل حكام معينين من قبل السلطة المركزية.
- ٣- العمل على إدارة البلاد وفق نظام بيروقراطي مكنهم بالإفادة من النموذج الصيني على أن يكون خاضعاً لسلطة الدولة مباشرة (Deal and Bary, et al., 2001, Vol. 1, P.79 – 81 ; Ruppert, 2015, P.74).
- ٤- الإشراف على الحياة الاجتماعية من خلال توزيع السكان إلى وحدات صغيرة، تضم كل وحدة مجموعة من البيوت وتحديد مستوياتها الاقتصادية ومقدار الضرائب التي تفرض عليها.
- ٥- إصلاح النظام الضريبي بإلغاء الأنظمة الضريبية القديمة واستبدالها بنظام موحد يعتمد على نوع العمل والإنتاج والتسويق، وقد هدف هذا الإجراء إلى ضمان الدفاع عن الدولة وتوزيع الواجبات العامة بعدالة بين فئات الشعب (玲, 2010年, 页25).

على الرغم من أن هذه الإجراءات لم تطبق كاملة ولم تكن ابتكاراً جديداً في حينها، إلا أنها قدمت قاعدة قانونية قضى اليابانيون الخمسين عاماً التالية في تطبيقها، وهي دلالة على أن اليابان كانت

مستمرة في خطواتها الإصلاحية نحو بناء دولة مركزية تحكم بقواعد قانونية (Mason and Caiger, 1997, P.43).

ووفقاً لما تقدم يمكن عدّ إصلاحات تايكا لعام ٦٤٥م منعطفاً مهماً في تاريخ اليابان السياسي والقانوني، وهي خطوة فعلية نحو بناء الدولة المركزية الموحدة بعد قرون من السيطرة العشائرية، وإن استمرارية التحول والتغيير المؤسسي في اليابان بدا واضحاً في انتقال السلطة من العائلة والعشيرة إلى نظام حكومي مركزي على غرار الأنظمة في آسيا عموماً ولاسيما الصين (Batten, 1986, P.199).

في عهد الإمبراطور (تينجي) Tenji، الذي حكم بين عامي (٦٦١ - ٦٧٢م) استُكملت المسيرة الإصلاحية لتايكا، وواصل إعادة وتطوير جهاز الدولة وفق النموذج الصيني في هيكله الإداري والقانوني، إذ كانت الصين بالنسبة لليابان مرجعاً حضارياً متقدماً، ومن أهم الأعمال التي أُقرت دعماً لتحديث نظام الحكم ما عرف بنظام تسجيل الأسر "كوغو نينجاكو" Kogo Nenjaku (يُعد هذا السجل الذي أنشئ عام ٦٧٠م بأمر من الإمبراطور تينجي أول سجل عائلي وتعداد سكاني يُنفذ على نطاق وطني شامل في تاريخ اليابان، استُخدم لتحديد أسماء العائلات والانتماءات الطبقية، وقد تقرر الاحتفاظ ببياناته بصورة دائمة وعدم أتلافها، وقد طبق هذا القانون عام ٦٩٠م في عهد الامبراطورة جيتو، فيما عُرف (كوين نينجاكو). (Batten, 1986, P.207 ; 彦他著, 1998, P. 59 ; 貞他著, 1998, P. 40)، كما جُمع في عهده قانون أومي Omi Code (Kodansha, 1983, Vol.8, P.5 – 6) عام ٦٦٨م، الذي عدّ أحد أهم الوثائق القانونية المدونة في اليابان، ضم اثنين وعشرين فصلاً من القوانين الإدارية والقوانين الجزائية في خطوة هدفت إلى تثبيت دعائم الدولة المركزية وترسيخ السلطة الإمبراطورية على أسس قانونية منظمة، ولعل في إشراف الإمبراطور بنفسه على صياغة تلك القوانين لدلالة واضحة على تعزيز سلطة الدولة (Kodansha, Vol.6, P.101).

استكمل الإمبراطور (تينمو) Tenmu، الذي حكم بين عامي (٦٧٢ - ٦٨٦م) الذي تولى العرش بعد وفاة الإمبراطور تينجي ما بدأه الأخير، الذي تمكن من خلق بيئة سياسية مهدت لظهور دولة قانونية مركزية الحكم يتمتع فيها الإمبراطور بكافة الصلاحيات أمام تراجع السلطة العشائرية وتحويل رجالاتها إلى مجرد موظفين خاضعين لسلطة الدولة، مما عدّ خطوة إضافية نحو دولة تستعد لأن تحتكم في شؤونها إلى مرجعية قانونية ودستورية إلى حد ما (貞他著, 1998, P. 58 ; Batten, 1986, P.199 – 200).

ثالثاً: قانون تايهو:

بدخول عام ٧٠١م انتقلت اليابان إلى مرحلة جديدة من تطور الحياة القانونية، إذ تم وضع نظام قانوني مكتوب جمعت بمدونة واحدة عرفت بقانون (تايهو) Taiho في السنة الثانية من العهد الياباني الذي حمل الاسم نفسه، وكبقيّة المحاولات في هذا المجال كان التأثير الصيني حاضراً، إلى جانب ما تم

إقراره في عهد شوتوكو الذي عدّ مرجعاً قانونياً وإدارياً اندمج مع روح مدونة تايهو (Carkeek, 1926, P.182 – 183).

مثلت مدونة تايهو محاولة جادة ومتطورة لصياغة مبادئ الإدارة والعقوبات في إطار تشريع جديد ومنظم، جمع بين القوانين الجزائية (ريتسو) Ritsu وهي عبارة عن ست مجلدات، مع القوانين الإدارية (ريو) Ryo المكونة من أحد عشر مجلداً، ومما يعطي أهمية مضافة لهذا القانون أنه تم إعداده من قبل لجنة نخبوية إمبراطورية ملمة بالاختصاص الفقهي للمجتمع الياباني إلى حد كبير (Kodansha, 1983, Vol.7, P.295).

حرص واضعي القانون على تقنين الإجراءات الجزائية والإدارية بعد مراجعة شاملة لكل تلك المبادئ، مما عدّ ذلك خطوة نحو بناء الإطار الدستوري للدولة مع الأخذ بنظر الاعتبار بنيتها القانونية، لذا تم إعلان ما عرف بمجلس الدولة (الدايجوكان) Daijokan كأعلى سلطة تشريعية على أن يكون ضمن المؤسسات الخاضعة لسيطرة الإمبراطور، مع تشكيل حكومي بوزارات يحدد عددها حسب طبيعة حاجة البلاد لإدارة شؤونها، فكانت وفقاً لذلك على سبيل المثال وزارة العدل والحرب والخزانة والشؤون الداخلية والمراسيم وغيرها، ومثل هذا الإجراء محاولة لتشكيل الهيكل الإداري للدولة (Carkeek, 1926, P.185 – 186).

بدا هذا القانون أكثر تطوراً من خلال تقسيم البلاد إلى وحدات إدارية كبيرة (مقاطعات) ومنها إلى وحدات إدارية، إذ وصل عدد الأولى إلى ثمان وخمسين مقاطعة، وأكثر من خمسمائة وحدة للثانية، وجميعها كانت بإشراف أشخاص مؤهلين يعينون من قبل الإمبراطور شخصياً، أما من الناحية الاقتصادية فقد نظم القانون آلية ملكية الأراضي والحد من الملكيات الكبيرة، ووضع ضوابط صارمة لنقل ملكية الأراضي، وتقنين الامتيازات على أن تكون وفق استحقاقات عادلة (Carkeek, 1926, P.186 – 188).

إجمالاً هدف قانون تايهو إلى إعادة تركيز السلطة وعدم تشتتها، والحد من توسع الاقطاعات والعقارات التي عادة ما تنشأ نتيجة استغلال فئات أو أشخاص لمراكزهم الدينية أو الاجتماعية أو الوظيفية، والأهم من ذلك بناء جهاز إداري مُحكم له القدرة على تطبيق كل ما تضمنه قانون تايهو، مثل قانون تايهو خطوة أخرى انضمت إلى الخطوات السابقة في محاولة من قبل اليابانيين لنقل تجربة الصين في هذا المجال لإيمانها بمكانة الحضارة الصينية وتأثيرها في المحيط الآسيوي.

رابعاً: قانون يورو:

يعد (قانون يورو) Yoro Code الذي صدر في عام ٧١٨م، والذي صيغ من قبل (فوجيوارا نو فوهيتو) Fujiwara No Fuhito (أرستقراطي ياباني بارز، وأحد كبار مسؤولي البلاط في عهد نارا (٧١٠ – ٧٩٤م)، وهو الابن الثاني لمؤسس نفوذ عائلة فوجيوارا، ولد عام ٦٥٩م، دخل الخدمة الحكومية في ستينيات القرن السابع، أسهم في ترسيخ قوة وازدهار عائلته ولاسيما عبر دوره في صياغة قانون تايهو عام ٧٠١م، الذي شكل أساس النظام الإداري والقانوني للدولة، شغل مناصب عليا في الحكومة، منها

المستشار الكبير (دايناغون) ثم وزير اليمين (أوداجين)، وكُلّف بتجميع قانون يورو عام ٧١٨م، لكنه توفي قبل إتمامه، عزز فوهيتو نفوذ عائلته بتوثيق الصلات بالبيت الإمبراطوري عبر المصاهرة، كما دعم أبناءه الأربعة الذين أسسوا الفروع الرئيسية لعائلة فوجيوارا، ويُعد أيضاً شاعراً أُدرجت له قصائد في مختارات كايفوسو، مُنح بعد وفاته عام ٧٢٠م لقب وزير الدولة الأعظم (داجو دايجين). Kodansha, 1983, Vol.2, P.350 وبمساعدة عدد من رجالات البلاط، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد مرور نحو أربعة عقود وتحديداً في عام ٧٥٧م، بمبادرة من حفيد فوهيتو (فوجيوارا نو ناكامارو)، الذي سعى إلى اتمام هذا المشروع لتعزيز مكانة أسرته داخل البيت الإمبراطوري، وقد مثّل هذا القانون في ماهيته نسخة مماثلة تقريباً لسابقه قانون تايهو، كما كان معتمداً ومتأثراً في صياغته وإعداده للنموذج الصيني لاسيما لأسرة تانغ (Kodansha, 1983, Vol.8, P.338 – 339).

عدّ قانون يورو بنيوياً محاولة جديدة في سلسلة المحاولات التي تم انجازها للمراحل التاريخية الماضية من تاريخ اليابان في بناء قاعدة دستورية لدولة مركزية من خلال تنظيم العلاقة بين سلطة الإمبراطور والمنظومة التشريعية، والتي عرفت كما بينا بمجلس الدولة الدايجوكان من جانب، ومن جانب آخر الاستمرار في إعادة تنظيم الجهاز البيروقراطي الحكومي ووزاراته (Bender, 2012, P.113). إن محاولة السيطرة قانونياً على آلية ملكية الارض التي تُعد أحد أهم المفاصل التي تحدد العلاقة بين المجتمع الياباني، إلى جانب وضع أسس فرض الضرائب وتحديد صلاحيات الحكام المحليين، وترك مساحة ضيقه لورثته تولي المناصب، كل ذلك للسعي إلى ايجاد قانون يُعد مرجعاً لإدارة الدولة وهو ما نجح في قانون يورو إلى حد كبير، إذ بالرغم من أن هذا القانون صُنّف على أنه جزء من حالة التكيف الياباني للنموذج الصيني، وبما ينسجم مع البنية الاجتماعية اليابانية، وعلى الرغم من ذلك أيضاً عدّ حاله مطابقة تقريباً لقانون تايهو، إلا أنه لا يمكن أغفال أهمية هذا القانون الذي مثل مرجعاً قانونياً للدولة حتى بدايات القرن العاشر (Bender, 2012, P.113 ; Kodansha, 1983, Vol.7, P.339).

مما تقدم فإن ما شهدته اليابان خلال القرنين السابع والثامن يمثل مرحلة بناء تدريجي لمنظومة قانونية وإدارية لإدارة الدولة، عرفت بنظام (الريتسوريو) وهو نموذج مقتبس إلى حد كبير من النموذج الصيني، ولاسيما في عهد تطورها في هذا المجال في عهد أسرة تانغ، وأنه محاولة للتحكم بالسلطة وإدارة المجتمع وتنظيم الحياة الاقتصادية، وبذات الوقت عُدت هذه المرحلة امتداداً طبيعياً لما تم انجازه في عهدي نارا وهييان، واتسمت هذه المرحلة بوجود قانونين يعالجان الأحكام الجزائية (الريتسو) والآخر يتصدى للشؤون الإدارية (الريو).

لقد حاول المشرعون اليابانيون تقسيم البلاد إلى مقاطعات إدارية كبيرة وأخرى صغيرة تسمى وحدات بإشراف حكام يعينون من البلاط الإمبراطوري في دلالة على مركزية السلطة، ومن جانب آخر حظيت الأمور الاقتصادية باهتمام واضح لاسيما فيما يتعلق بملكية الأراضي وفرض الضرائب.

والسؤال هنا هل كانت تلك الخطوات سلسة لم تتخللها صعوبات أو عواقب ؟ وأن عملية التطبيق اكتفتها بعض الصعوبات وما ترتب على ذلك من شرخ في طبيعة العلاقة بين الفلاحين وملاك الأراضي إلى جانب ظهور فئات حاولت محاربة تلك القوانين للمحافظة على ممتلكاتها وثرواتها، وهو ما عكس صعوبة نقل التجربة الصينية بحذافيرها إلى المجتمع الياباني لخصوصية كل مجتمع من حيث البنية والجذور والاهتمام.

على الرغم من ذلك ظل ما عرف بنظام (الريتسوريو) نموذجاً ومنظومة قانونية اعتمدت عليه الدولة اليابانية في تنظيم وإدارة شؤون الحكم مع المحافظة على سمة اليابانيين في مواصلة العمل والاستمرارية والتغيير، لذا كان قانون تايهو هو إجراء ساهم في تقنين وتعديل وإضافة للقوانين القائمة ومراجعة لكل ما تقدم، وإعادة بناء تلك القوانين من خلال ما عرف بقانون يورو، ويمكن القول أن دراسة قانون أو نظام الريتسوريو وتحليله ومراجعته يُعد شرطاً أساسياً لفهم التطور القانوني والدستوري في المراحل المبكرة لتاريخ اليابان.

إن استمرار الريتسوريو قرابة ثلاثة قرون ونصف (٦٠٤ - ٩٦٧م)، يعد دليلاً على أهميته والاعتماد على نصوصه في تسيير أمور الدولة سياسياً واجتماعياً، إذ امتد أثره في تنظيم الأحوال الشخصية بكل تفاصيلها كالزواج والميراث والعبادات، ومن جانب آخر كان لوجود شخصيات داعمة من ذوي الاختصاص والمؤهلين لتقديم الآراء القانونية والاستشارة والتفسير وآليات التطبيق وما يترتب على ذلك، ولعل في تهيئة وتدريب وإعداد أشخاص يأخذوا على عاتقهم مواصلة المهمة القانونية والإدارية تفسيراً واضحاً لاستمرارية اليابانيون في تبني الريتسوريو.

لم يكن الريتسوريو تجربة منفردة مؤطرة بمدة زمنية محددة، بل هو حصيلة تجارب عديدة، اختلفت تفاصيلها وفق السياق التاريخي الذي ظهرت به تلك التحولات القانونية والإدارية، ولا يمكن إنكار دور التجربة الصينية في نشأته والبحث في عمق جذوره، على الرغم من ما سبب ذلك في صعوبة الحفاظ على المعايير الأخلاقية والبنية الاجتماعية والسياسية اليابانية في مراحل تصادمها مع الأصول الصينية لهذه القوانين.

إن سمة التغيير والاستمرارية التي لازمت اليابانيون في مسيرتهم التاريخية انعكست بشكل طبيعي على مصير الريتسوريو الذي بدأ تدريجياً بالتراجع والانحسار كنتيجة منطقية للتغيرات الاجتماعية والسياسية، وفي مقدمة ذلك مركز السلطة صعوداً وتراجعاً ولاسيما فيما يتعلق بالإمبراطور، دون أن يغفل التأثير بالمحيط الخارجي عموماً والصين على نحو خاص.

خامساً: تراجع الحياة الدستورية وصعود العسكرية:

بحلول منتصف القرن الحادي عشر، فقد نظام الريتسوريو فاعليته، ويمكن القول إن العمل به قد انتهى لتظهر بعدها أنماط مختلفة من الحكم ضعفت فيها هيبة وسلطة البلاط الإمبراطوري، مقابل صعود المحاربين (الساموراي) Samurai (ظَهَرَتْ أول إشارة للكلمة في كوكينشو Kokinshu، وهي أول

منتخابات شعبية يابانية، وهم طبقة العسكر في اليابان، يتبعون مجموعة من القوانين غير المدونة تدعى البوشيدو (طريق المحارب). (Wett, 1960, P.24) والحكومات العسكرية (Hane, 1991, P.46)، إذ شهدت اليابان مع نهاية القرن الثاني عشر تحولاً خطيراً وتراجعاً في نظامها القانوني بتولي السلطة أول حكومة عسكرية (الباكوفو) Bakufu (يُعد مصطلح ذا أصل صيني، وكان يُطلق ابتداءً على مقر قائد الحرس الإمبراطوري، انتقل المصطلح إلى السياق الياباني ليصف منظمة ميناموتو نو يوريتومو في كاماكورا، ويرجح أن استخدامه الرسمي بدأ عام ١١٩٠ تزامناً مع تعيينه قائداً للفرقة اليمنى من الحرس، إلا أن الجهاز الإداري الفعلي كان قد بدأ بالعمل مبكراً منذ عام ١١٨٠م عبر تأسيس مكتب ساموراي - دوكور "غرفة الخدمة"، وهو مكتب تطور من كونه غرفة حراسة للجند المناوبين ليصبح المؤسسة المركزية المعنية بإدارة كافة شؤون طبقة المحاربين، بدءاً من تحديد رتبهم وامتيازاتهم، وصولاً إلى تنظيم ملكياتهم والتزاماتهم العسكرية. (Sansom, 1931, P.346)، عرفت بحكومة كاماكورا شوغونية عام ١١٩٢م (إنترناشيونال، ٢٠٠٤، ص ٢٤ - ٢٥).

أسس الشوغون Shogun (القائد العام للجيش الإمبراطوري) بنية حكم جديدة اعتمدت على الأعراف العسكرية في قيام نظام قضائي وإداري، ليحل محل ما كان معمولاً به في الاعتماد وتبني القوانين الموروثة والمنقولة من النموذج الصيني، وقد مهد ذلك لمرحلة جديدة من الحكم امتازت بازدواجية السلطة، مثل طرفيها البلاط الإمبراطوري الذي بقي محتفظاً بالشرعية، إلا أنها سلطة شكلية، هامشية مقابل السلطة الفعلية التي تولاها الباكوفو، وعلى كافة المستويات ولجميع مفاصل الدولة، وهذا يبرر استمرار وعودة السلطة الإقطاعية التي غطت على الحياة الدستورية اليابانية التي شهدتها المراحل السابقة (رايشاور، ١٩٨٩، ص ٧٧ - ٨١).

ومع اندلاع حرب أونين Onin War (صراع أهلي إقطاعي في كيوتو بين عامي ١٤٦٧ - ١٤٧٧م) بين فصيلي هوسوكاوا ويامانا حول خلافة شوغونية أشيكاغا، انتهى دون منتصر حاسم، وأسفر عن تدمير العاصمة كيوتو وبداية عصر سينغوكو. (Kodansha, 1983, Vol.6, P.106 - 107) عام ١٤٦٧م، التي أدخلت البلاد في ما عرف بعهد الممالك المتحاربة "سينغوكو جيداي" Sengoku Jidai (وسمي أيضاً بعصر الممالك المتحاربة، وتعرف بأنها المرحلة التي امتدت بين ١٤٦٧ - ١٥٦٨م)، حين دخل أودا نوبوناغا العاصمة كيوتو سعياً لتوحيد البلاد تحت سلطته تميزت هذه الحقبة باضطراب سياسي شامل نتيجة ضعف شوغونية أشيكاغا، حيث فقدت الحكومة المركزية قدرتها على السيطرة، فبرزت سلطة الاقطاعيين المحليين (الدايميو) الذين انخرطوا في حروب متواصلة للسيطرة على الأراضي، ويُستخدم مصطلح جيوكوجو، أي إطاحة الأدنى بالأعلى، لوصف طبيعة هذه الحقبة التي تميزت بانقلابات داخلية وصراع دائم على النفوذ، وعلى الرغم من الاضطرابات العسكرية شهدت حقبة سينغوكو تطوراً اقتصادياً وثقافياً ملحوظاً تمثل في ازدهار الزراعة والتجارة وصناعات التعدين والنسيج ونشوء المدن التجارية إلى جانب انتشار التعليم والثقافة الحضرية على نطاق أوسع، هذه التحولات مهدت لقيام الدولة

الموحدة في اليابان. (Kodansha, 1983, Vol.7, P.64)، وفي ظل هذا التطور الخطير تراجعت السلطة الدستورية المدنية كثيراً، إذ أصبح دور البلاط الإمبراطوري رمزياً أمام عجز المؤسسات التقليدية اليابانية من تعزيز البيئة القانونية، مهدت لتحول اليابان إلى دولة اقطاعية، ضعيفة، مفككة تحتكم إلى القوة والسيف في إدارة شؤونها، بمعنى آخر التحول في مسار الدولة من السلطة المدنية القانونية الدستورية إلى العسكرية وشيوع ثقافة انعدام القانون (رايشاور، ١٩٨٩، ص ٨٢ - ٨٣ ؛ Berry, 1994, P.11 - 16).

وبدخول اليابان عهد توكوكاوا Tokukawa (أسرة يابانية أسسها إياسو توكوكاوا، استمرت بحكم اليابان بين عامي (١٦٠٣ - ١٨٦٧م)، حكم من هذه الأسرة خمسة عشر شوجوناً (الشوجون هو الحاكم العسكري في اليابان)، أنهى حكم هذه الأسرة في عام ١٨٦٧ بعد أن تحالف عدد من الإقطاعيات ضدها وعلى نحو خاص (جوشو، ساتسوما، توسا)، ليعود الإمبراطور مجدداً الحاكم الفعلي لليابان. (Sansom, 1978, P.3 - 25 ; Kennedy, 1963, P.88 ; Maruyama, 2001, P.25 - 56) جرت محاولات إعادة ضبط البلاد دستورياً وقانونياً، اتضح ذلك بفرض جملة من القوانين التي قيدت بموجبها نشاط (الدايميو) Daimyo (هم النبلاء، الذين حكموا غالبية اليابان من خلال ممتلكاتهم الواسعة والوراثية منذ القرن العاشر الميلادي وحتى أوائل القرن التاسع عشر. Ston, et al., 1973, P.33)، وضبط مجريات سلوكهم السياسي والعسكري، وذلك بمنعهم من اتخاذ أي إجراء دون إذن السلطة، مما فسح المجال لإعادة الاطر الدستورية لتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع بكل فئاته ولاسيما تلك المؤثرة في مسار الدولة، والاتجاه بالبلاد في منحى آخر عرف بعهد العزلة (Sakoko) (هي سياسة انتهجتها شوغونية توكوغاوا بين عامي (١٦٣٩ - ١٨٥٤) بهدف ترسيخ سلطتها الداخلية وتنظيم علاقاتها الخارجية، تضمنت هذه السياسة حظر المسيحية، ومنع اليابانيين من مغادرة البلاد، وتقييد التجارة مع الأجانب عبر ميناء ناغازاكي فقط، ويرى عدد من المؤرخين اليابانيين أن سياسة العزلة كانت أداة لترسيخ السيطرة المطلقة للشوغونية أكثر مما كانت تعبيراً عن عداوة ديني، وأنها مثلت المرحلة الأخيرة في بناء الدولة المركزية في ظل نظام توكوكاوا. (Kodansha, 1983, Vol.5, P.346 - 347)، الذي اخضع المجتمع الياباني برمته نحو نموذجاً دستورياً مؤطراً ومغلقاً اعتمد على السلطة المركزية والرقابة الاجتماعية والقانونية الصارمة على المجتمع (درويش، ١٩٩٧، ص ٣٥ - ٣٧).

شكلت مرحلة توكوكاوا جزءاً من ثنائية التقليدية والحادثة، إذ عُدت محاولة لحماية التصدع والخلل الذي لحق بالبيئة الاجتماعية والسياسية لليابانيين جراء مرورها بمرحلة الاضطراب والعسكرة، فجاءت قوانين توكوكاوا قيوداً محكماً منع اليابانيون من الخروج من البلاد، وبالمقابل حدث من دخول الأجانب إليها، وكرست من جديد الثقافة الشنتوية والكونفوشيوسية لإدراكها أن ذلك يساهم في شرعية السلطة واحترام المجتمع للنظام والطاعة له، مع الإبقاء على رمزية اليابان المتمثلة بسلطة الإمبراطور وأن كانت شكلية (درويش، ١٩٩٤، ص ٥٠ - ٥١).

مثّل عهد توكوكاوا محاولة لاحتواء جميع القوى التي من الممكن أن تهدد سلطة الأسرة الحاكمة الجديدة التي أسست ورسخت مفهوم إبقاء الحكم وراثياً لأحفاد عائلة توكوكاوا، دون أن تشهد هذه المرحلة التاريخية المهمة أنماط قانونية أو دستورية بالمعنى الحقيقي والمؤثر، إذ لم يكن هناك إلا بعض المراسيم التي كانت تدعم السلطة الحاكمة، ولعل أبرزها ما عرف بقوانين المنازل العسكرية "بوكي شوهاتو" Buke Shohatto، وهي عبارة عن سلسلة من المراسيم أحكمت سيطرة الدولة على سلوك الطبقة الاقطاعية إلى جانب بعض الأمور الاجتماعية الشكلية (Clements, 2017, P.150).

وفي عام (١٦١٣ - ١٦١٥م) صدرت جملة من القوانين نظمت إدارة البلاط الإمبراطوري، فقد من خلالها الإمبراطور سلطته السياسية، وأصبح وجوده شكلياً، ولم تكن المؤسسة الدينية بمعزل عن هذه السياسة، إذ تم في عام ١٦١٥م السيطرة الكاملة على المعابد الدينية والقائمين عليها من خلال تشريع عدّ لهذا الغرض (ديورانت، ١٩٩٨، ج٥، ص٣٦).

ومع استقرار نظام توكوكاوا في القرن السابع عشر، اتخذ جملة من الإجراءات التشريعية في محاولة لترسيخ نظام دستوري جديد، اعتمد على مبدأ العزلة والانطواء الداخلي والحد من بناء علاقات خارجية من الداخل إلى الخارج وبالعكس، هدفت هذه الخطوات القانونية إلى ايجاد نظاماً مركزياً مغلقاً لحماية البنية السياسية الداخلية والتحكم في طبيعة العلاقات مع الخارج (أعيف، ٢٠١٠، ص٢٩٥ - ٢٩٧ ; Clements, 2017, P.150 - 157).

مما تقدم يتضح أن عهد توكوكاوا قد تبلور فيه قاعدة دستورية، نظمت السلطة ومراكز القوة فيها، إلى جانب تنظيم العلاقة بين المراكز والأقاليم دون أن تشهد هذه المرحلة هيئة أو مؤسسة يمكن لها أن تتدخل أو الحد من سلطة الشوغون الذي رسخ مسار السلطة عبر خطوط وراثية داخل العائلة منع بشكل حاسم ظهور منافسة تهدد الحكم، وقد اعتمدت لتحقيق هذه الفلسفة السياسية اتباع نظام قانوني رقابي صارم يديره ما يعرف بجهاز الميتسوكي (المفتشين)، الذي انصب جهده لمراقبة أداء أجهزة الدولة ورصد التحركات التي تعد تهديداً لنظام سواء كانت دينية أو سياسية، شكل ذلك إقامة شبكة قانونية متكاملة بمثابة واجبة دستورية لعهد توكوكاوا (Jansen, 2000, P.43 - 49).

إجمالاً يمكن عدّ عهد توكوكاوا عودة ولو نسبية إلى الأطر القانونية والدستورية قوامها المركزية والانضباط والطاعة والعزلة عن المحيط الخارجي.

الخاتمة:

استناداً إلى ما تقدم في هذا البحث نستنتج أن المسيرة القانونية لليابان لم تكن إجراءات إدارية عابرة، بل كانت تعبر عن إدارة واعية في صياغة كيان سياسي يمزج بين الفلسفة الأخلاقية والهيكلية التنظيمية، فمنذ بدأ بذور الفكر السياسي الذي وضعت الأمير شوتوكو ودستوره (السبعة عشر مادة)، الذي أرسى الدعائم الأولى للالتزام الأخلاقي والولاء السياسي، وصولاً إلى ظهور نظام الريتسوريو وقوانين تايهو

ويورو، تجلت قدرة العقل الياباني على إضفاء الطابع الياباني على القوانين الصينية وتكريسها لخدمة مؤسساته، لم تكن المحاكاة للنموذج الصيني تقليداً أعمى اليابان هويتها، بل تم اعتمادها بما يتلائم مع العقلية اليابانية، حيث كانت ضرورة دستورية البناء دولة مركزية قادرة على القضاء عن الإقطاع وتنظيم ملكية الأرض وفق نظام محكم.

هذا التطور القانوني الذي استمر عدة قرون، لم يكن مجرد نصوص جامدة، بل كان مشروعاً إصلاحياً اعتمد على كوادرات قانونية وإدارية مؤهلة مما يمنح الدولة استقرار مؤسسي، وحتى عندما بدأت ملامح العسكرية تبرز بظهور الساموراي وتراجع الحياة الدستورية لصالح حكومات الباكوفو ظل الإرث القانوني القديم يمثل المرجعية والشرعية التي لا يمكن تجاوزها، وهو ما يفسر الثنائية بين التقليد والحدث التي رافقت اليابان في أشد مراحل التوكوكاوا وتوجهاته نحو الضبط التشريعي والعزلة من خلال الكشف عن الجذور التشريعية اليابانية توصلت الدراسة إلى نتائج:

أولاً: التحول من القيمة الأخلاقية إلى قاعدة قانونية، إذ مثل دستور شوتوكو البدايات الدستورية التي قامت على المبادئ الكونفوشيوسية والبوذية لشكل الأساس الروسي الذي استندت إليه القوانين الإدارية والجزائية.

ثانياً: القدرة على التكيف مع النموذج الصيني، إذ أثبت البحث أن قانون تايهو ويورو لم يكونا مجرد نقل حرفي عن أسرة تانغ الصينية، بل هما عملية تكيف نجح خلالها المشروع الياباني في خلق توازن بين السلطة الامبراطورية والتشريعية (الدايجركان).

ثالثاً: إن الفصل بين الأحكام الجزائية (الريشو) والشؤون الإدارية (الريو) منح الدولة اليابانية مرونة في إدارة المجتمع وتنظيم الحياة الاقتصادية والضرائب، مما حد من تشتت السلطة لصالح المراكز الدينية.

رابعاً: إن صعود السكرة (الباكوفو) لم يكن صعود الساموراي والشوجون خروج عن القانون بقدر ما كان تحول في المرجعية القانونية حيث حلت قوانين المنازل العسكرية (بوكي سوهارتو محل القوانين الامبراطورية والعسكرية).

خامساً: كان هناك إصلاح مستمر، إذ إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى لم تكن تلغي ما قبلها، بل تبني فوقه وهي سمة ثابتة في الشخصية اليابانية ورغبة دائمة في التعديل والمراجعة.

References

- 1- Bary, William Theodor de, et al., (2001). Sources of Japanese Tradition, 2nd Edition, Columbia University Press, New York.
- 2- Bary, William Theodore de, et al., (2001). Sources of East Asian Tradition, 2nd Edition, Columbia University Press, New York.
- 3- Batten, Bruce L., (1986). Foreign Threat and Domestic Reform: The Emergence of the Ritsuryō State, Moumenta Nipponica, Vol. XLI, No.2.
- 4- Bender, Ross, (2012). Emperor Aristocracy and the Ritsuryō State: Court Politics in Nara, in Japan Emerging: Premodern History to 1850, Westview Press, Boulder.
- 5- Berry, Mary Elizabeth, (1994). The Culture of Civil War in Kyoto, University of California Press, Berkeley, Los Angeles and London.
- 6- Carkeek, Vivian M., (1926). The Taihō Code, The First Code of Japan, Washington Law Review, Vol.1, No.3.
- 7- Clements, Jonathan, (2017). A Brief History of Japan: Samurai, Shōgun and Zen – The Extraordinary Story of the Land of the Rising Sun, Tuttle Publishing, Tokyo.
- 8- Como, Michael I., (2008). Shotoku: Ethnicity, Ritual, and Violence in the Japanese Buddhist Tradition, Oxford University Press, New York.
- 9- Deal William E. and Ruppert, Brian, (2015). A Cultural History of Japanese Buddhism, Chichester, Wiley Blackwell, West Sussex.
- 10- Dorothy and Hoobler, Thomas, (1994). Japanese Portraits: Images a Cross the Ages, Raintree Steak – Vaughn Publisher, Texas.
- 11- Encyclopedia Britannica, (1966), Vol. 6, Chicago.
- 12- Fuqua, Douglas, (2012). Centralization and State Formation in Sixth – and Seventh – Century Japan, in Japan Emerging: Premodern History to 1850, Westview Press, Boulder.
- 13- Ganley, Albert C., (1989). Japan: A Short History, Wayside Publishing, Concord, Massachusetts.
- 14- George Sansom, A History of Japan to 1334, Charles E. Tuttle Company, 7th Edition, Tokyo and Rutland, Vermont, 1990.
- 15- Hane, Mikiso, (1991). Premodern Japan: A Historical Survey, Westview Press, Boulder, Colorado.
- 16- Jansen, Marius B., (2000). The Making of Modern Japan, 3rd Edition, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge and London.
- 17- Kennedy, Malacolm D., (1963). A History of Japan, Bristol, Ltd., London.
- 18- Kodansha, (1983). Encyclopedia of Japan, Vol.2,7,8, Tokyo.

- 19- Lee, Kenneth Doo Young, (2007). The Prince and the Monk: Shotoku Worship in Shinran's Buddhism, State University of New York Press, Albany.
- 20- Lu, David J., (2016). Japan: A Documentary History, Routledge, New York.
- 21- Maruyama, Masao, (2001). Studies In The Intellectual History of Tokugawa Japan, Trans By Mikso Hane, 4th Edition, University Press Tokyo, Tokyo.
- 22- Mason R. H. B. and Caiger, J. G, (1997). A History of Japan, Tuttle Publishing, Tokyo.
- 23- Sansom, G. B., (1931). Japan: A Short Cultural History, Tuttle Publishing, Tokyo.
- 24- Sansom, George, (1931). Japan: A Short Cultural History, Stanford University Press, U.K.
- 25- Sansom, George, (1978). A History of Japan (1615 – 1867), 2nd Edition, Dauson, London.
- 26- Ston, John Living, et al., (1973). Imperial Japan (1800 – 1955), Random House, Inc., New York.
- 27- Tiedemann, Arthur E., (1974). An Introduction to Japanese Civilization, Columbia University Press, New York.
- 28- Varley, Paul, (2000). Japanese Culture, 4th Edition, University of Hawai'i Press, Honolulu.
- 29- Wett, Herschl, (1960). An Introduction To Japan, Columbia University Press, New York.

المصادر اليابانية:

- 1- 光貞, 井上, (1998). 他著、詳説日本史、山川出版社、東京.
- 2- 文彦, 五味, 他 著, (1998). 詳説日本史、山川出版、東京、.
- 3- 秀玲, 孙, (2010). 《一口气读完日本史》, 北京, 中央编译出版社.

List of Sources and References:

First: Arabic Sources:

- 1- Afif, Muhammad, (2010). The Origins of Modernization in Japan (1568-1868), Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- 2- International, Kodansha, (2004). Japan: State, People, and Civilization, Kodansha International Publishing House, Tokyo.
- 3- Darwish, Fawzi, (1994). Japan: The Modern State and the American Role, Ghabashi Press, Tanta.
- 4- Darwish, Fawzi, (1997). The Far East: China and Japan (1853-1972), 3rd ed., Ghabashi Press, Tanta.
- 5- Durant, Will Wirrell, (1998). The Story of Civilization, translated by Zaki Najib Mahmoud, Dar Al-Jeel, Beirut.
- 6- Reishauer, Edwin, (1989). The Japanese, translated by Laila Al-Jabali, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait.
- 7- Ali, Afrah Muhammad, (2024). "The Problematic Nature of the Shōtoku Constitution According to the Historian Tsuda Sōkichi," Madad Al-Adab Journal, Iraqi University, Volume (14), Issue (35).